أثر التشابه بين الأسماء والأفعال والحروف في الإعـراب والبـناء

د. الصدّيق خضر بابكر حمد*

مقدّمة

الحمد لله الرحيم الرحمن ، الذي خلق الإنسان ، علمه البيان ، والصلاة والسلام على أفضل بني الإنسان ، المبعوث من عدنان ، أفضل من نطق باللسان، وعلى آله وأصابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الفوز والخسران .

أمّا بعد

فإنّ العلة النحوية من الموضوعات التي اهتم بها النحاة قديماً وحديثاً ، وسبروا غورها تحليلاً وتقعيداً ؛ وذلك لأنها جزء أصيل من أصول النحو ؛ حيث إنها مصدر لكثير من القواعد النحوية وقد بنى النحاة كثيرا من القواعد انطلاقا منها .

أهمية الموضوع : تتمثل في الآتي :

١ ـ تناوله قضية من أصول النحو .

٢ ـ حصره أحكام التشابه بين الأسماء والأفعال والحروف .

٣ ـ تحرير القضايا الخلافية .

الدراسات السابقة :

و تناول النحاة هذا الموضوع في ثنايا حديثهم عن العلل في النحو مثل الزجاجي [١] في (الإيضاح في علل النحو) وابن السراج[٢] في (أصول النحو) والعكبري [٣] في (اللباب في علل البناء والإعراب) و الوراق[٤] في (علل النحو)

* أستاذ مساعد بكليّة الآداب والفنون ـ قسم اللغة العربية -جامعة حائل ـ المملكة العربية السعودية

وابن جني[٥] في (الخصائص) والسيوطي[٦] في (الاقتراح) وغيرهم ، ووجدت كتاباً بعنوان (المشابهة في النحو العربي) للدكتور محمد حسن محمد يوسف، وهو مطبوع بمطبعة الأمانة كطبعة أولى في عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧م إلا أنّه تناول القضية بصورة عامة نحوية وصرفية واختصر في كثير من المواطن .

منهج الدراسة : اتبعت في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي بتتبع المواطن التي أخذت الحكم من التشابه ثم تحليلها من خلال كلام النحاة .

خطة البحث : قسمت البحث إلى : مقدّمة

المبحث الأول :الأصل في الإعراب والبناء وأخذ الحكم بالمشابهة .

المبحث الثاني: المشابهة في الأسماء .

المبحث الثالث: المشابهة في الأفعال .

المبحث الرابع : المشابهة في الحروف .

الخاتمة .

الفهارس .

المبحث الأول

الأصل في الإعراب والبناء وأخذ الحكم بالمشابهة

المطلب الأول : الأصل في الإعراب والبناء :

اختلفت أقوال النحويين في الأصل في الإعراب هل هو للأسماء أم للأفعال ، قال الزجاجي : " قال الخليل[٧] وسيبويه[٨] وجميع البصريين : المستحق للإعراب من الكلام الأسماء ، المستحق للبناء الأفعال والحروف ، هذا هو الأصل ، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيت ، وتلك العلة مشابهة الحرف ، وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب وتلك العلة مضارعة الأسماء ، وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية ؛ لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها "

وينقل الزجاجي عن الكوفيين قولهم :" أصل الإعراب للأسماء والأفعال ، وأصل البناء للحروف "[٩]

واختلاف النحاة في هذه المسألة ليس مقصورا على البصريين والكوفيين بل إن هناك رأيين آخرين :

الأول : ذهب بعض النحويين إلى أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء .

الثاني : الإعراب أصل في الأسماء والأفعال معا والفعل أحق بالإعراب من الاسم .[١٠]

ويقول الإسفراييني [١١] ـ مشيراً إلى أصول المعاني المقتضية للإعراب وموافقاً لرأي البصريين ـ : " المقتضي للإعراب هو توارد المعاني المختلفة على الكلام بسبب التراكيب فإنها تستدعي ما ينصب دليلا على ثبوتها ، والحروف بمعزل عنها ، وكذا الأفعال لدلالة صيغتها على معانيها ، وإنما محل المعاني المقتضية للإعراب هو الاسم ومن ثم حُكم له بأصالة الإعراب ، وأصول تلك المعاني بحكم الاستقراء ثلاثة وهي :

١ ـ الفاعلية : وهي المقتضية للرفع .
٢ ـ المفعولية : وهي المقتضية للنصب .
٣ ـ الإضافة : وهي المقتضية للجر .[١٢]

ويقول الزجاجي : " هذا قول جميع النحويين إلا قطربا [١٣] " "[١٤] ، يعني أصلية الإعراب في الأسماء وفرعيته في الأفعال ولعله يعني بجميع النحويين القدر المشترك بين البصريين والكوفيين وإلا فالكوفيون يرون الأصلية للأفعال كذلك كما قرر الزجاجي نفسه .

وقد أورد العكبري قول قطرب ورد عليه في قوله : " والإعراب دخل الأسماء لمسيس الحاجة إلى الفصل بين المعاني على ما سبق وقال قُطْرُب دخل الكلام استحساناً لأنَّ المتكلَّم يصل بعض كلامه ببعض وفي تسكين أواخر الكلم في الوصل كُلْفة فحرَّك تسهيلا على المتكلم لو كان الإعراب لحاجة الفصل وللفرق لا ستغني عنه بتقديم الفاعل على المفعول ولكان الاتّفاق في الإعراب يوجب الاتفاق في المعاني وليس كذلك ألا ترى أنَّ قولك: زيد قائم مثل قولك : هل زيدٌ قائم وقولك : إنَّ زيداً قائم مثل قولك : زيد قائم في المعنى .

والجواب عَّما قاله من وجهين أحدهما : أن السكون أسهل على المتكلَّم من الحركة والثاني أنَّ الغرض لو كان ما ذكر لكان المتكلِّم بالخيار إن شاء حرَّك بأي حركة شاء وإنّ شاء سكَّن وأما التقديم فجوابه من وجهين أحدهما أنَّه لا يمكن في كلَّ مكان ألا ترى أنَّ التقديم في قولك ما أحسن زيداً ! غيرُ ممكن والثاني أنَّ في لزوم التقديم تضييقاً على المتكلَّم مع حاجته إلى التسجيع وإقامة القافية ، وأمَّا اختلاف الإعراب مع اتَّفاق المعنى وعكسه فشيء عارض جاز لضرب من التشبيه بالأصول فلا يناقض به " [١٥].

أما الأصل في الأفعال فيقول سيبويه : " الفعل الماضي مبني " [١٦] ، ويقول الشيخ خالد الأزهري[١٧] : " "فالمبني" من الأفعال "نوعان:

أحدهما: الفعل "الماضي"، مبني باتفاق ، و النوع "الثاني: الأمر"، مبني على الأصح عند جمهور البصريين [١٨] .

ويقول ابن الأنباري : " أما الفعل المضارع فقد أجمع الكوفيون والبصريون على أن الأفعال المضارعة معربة .[١٩]

المطلب الثاني : أخذ الحكم بالمشابهة :

يقول ابن الأنبا ري [٢٠]: " قياس الشبه أن يُحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي عُلِّق عليها الحكم في الأصل ، وقياس الشبه قياس صحيح يجوز التمثل به أوجَه الوجهين كقياس العلة ؛ لأن قياس العلة إنما جاز التمسك به لأنه يوجب غلبة الظن وهذا القياس يوجب غلبة الظن فجاز التمسك به ، ولأن مشابهة الفرع للأصل تقتضي أن يكون حكمه مثل حكمه.[٢١]

ويقول ابن هشام [٢٢] :" وقد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما . [٢٣]

ويقول ابن جني : " إذا دل الدليل فإنّه لا يجب إيجاد النظير ، وذلك مذهب الكتاب فإنّه حكى فيما جاء على (فِعِل) (إبلاً) وحدها ، لم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير ؛ لأنّ إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به ، لا للحاجة إليه .فأمّا إذا لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظير؛ ألا ترى إلى (عزويت) لمّا لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان احتجت إلى التعلل بالنظير ، فمنعت من أن يكون (فعويلا) لمّا لم تجد له نظيراً ، وحملته على (فعليت) ؛ لوجود النظير وهو عفريت ونفريت " .[٢٤]

ويقيد ابن يعيش [٢٥] الشبه الذي يبنى عليه الحكم بالقوة فيقول : " ليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكماً هو في الأصل للآخر ولكنّ الشبه إذا قوي أوجب الحكم ، وإذا ضعف لم يوجب ، وكلما كان الشبه أخص كان أقوى ، وكلما كان أعم كان أضعف " [٢٦] ، ويعبّر العكبري عن هذه القوة بوجه آخر في قوله : " وقد تقرر أن الشيء إذا أشبه غيره من وجهين فصاعدا حُمل عليه ما لم يفسد المعنى " [٢٧].

وفساد المعنى فسره الورّاق بقوله ـ عند حديثه عن مشابهة الفعل المضارع للاسم ـ : " يحمل الفعل على الاسم من أجل ما أشبهه في حكم لا يغيّر معناه ويلحقه بمعنى الأسماء "[٢٨]

ويقول محمد محي الدين : " من القواعد المقررة أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه، ويجري ذلك في كثير من الأبواب، لتعرف كيف كان العرب يجرون في كلامهم، ثم لتعرف كيف ضبط أئمة هذه الصناعة قواعدها"[٢٩]

وتلخيصاً لما سبق فإنّ النحويين يرون إعطاء الكلمة حكم شبيهتها إذا قويت المشابهة ولم يفسد المعنى .

المبحث الثاني

أثر المشابهة في الأسماء

المطلب الأول : الأسماء التي نُصبت لمشابهتها المفعول :

أ ـ الحال :

يقول ابن السراج : " ذكر ما شبه بالمفعول والعامل فيه فعل حقيقي:

وهو صنفان يسميها النحويون الحال والتمييز: فأما الذي يسمونه الحال فنحو قولك: جاء عبد الله راكبًا, وقام أخوك منتصبًا, وجلس بكر متكئًا. فعبد الله مرتفع "بجاء" والمعنى: جاء عبد الله في هذه الحال, وراكب منتصب لشبهه بالمفعول, لأنه جيء به بعد تمام الكلام واستغناء الفاعل بفعله, وإن في الفعل دليلًا عليه كما كان فيه دليل على المفعول " [٣٠]

ويقول السيوطي : " وَاخْتلفُوا من أَي بَاب نصب الْحَال فَقيل نصب الْمَفْعُول بِهِ وَقيل نصب الشبيه بالمفعول بِهِ وَهُوَ الْأَرْجَح وَقيل نصب الظروف لِأَن الْحَال يَقع فِيهِ الْفِعْل إِذْ الْمَجِيء فِي وَقت الضحك أَو الْإِسْرَاع مثلا فَأَشْبَهت ظرف الزَّمَان ورد بِأَن الظّرْف أَجْنَبِي من الِاسْم وَالْحَال هِيَ الِاسْم الأول وَالْغَالِب فِي الْحَال " . [٣١]

ب.التمييز :

نُصب التمييزُ، لأنه جاءَ بعدَ تمامِ الكلامِ فأشبهَ المفعولَ كما أشبهته الحال، فنُصب كما نُصب المفعولُ والحالُ، وكلُّ ما جاءَ بعدَ تمامِ الكلامِ أو بعدَ تمامِ الاسمِ فهو منصوبٌ. لأنه مفعولٌ أو مشبهٌ به. فممّا جاءَ بعدَ تمامِ الكلامِ: الحالُ والتمييزُ المنقولُ. وما جاء بعدَ تمامِ الاسمِ: التمييزُ الواقعُ بعدَ المقاديرِ. (٣٢)

ج.المستثنى :

المستثنى يشبه المفعول إذا أتي به بعد استغناء الفعل بالفاعل, وبعد تمام الكلام. تقول: جاءني القوم إلا زيدًا, فجاءني القوم: كلام تام وهو فعل وفاعل فلو جاز أن تذكر "زيدًا" بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصبًا. لكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر فلما توسطت "إلا" حدت معنى الاستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد إلا, فالمستثنى بعض المستثنى منهم ألا ترى أن زيدًا من القوم فهو بعضهم فتقول على ذلك: ضربت القومَ إلا زيدًا ومررت بالقومِ إلا زيدًا فكأنك قلت في جميع ذلك: أستثني زيدًا فكل ما أستثنيه "بإلا" بعد كلام موجب فهو منصوبٌ " (٣٣)

المطلب الثاني : الأسماء التي تعمل عمل الأفعال تشبّها بها :

والمرادُ بها الأسماءُ التي تُشبهُ الأفعالَ في الدلالة على الحدثِ ولذا تُسمى "الأسماءَ المشبَّهةَ بالأفعال" و"الأسماءَ المُتصلةَ بالأفعال" أيضاً.(٣٤)

والأسماء العاملة عمل الفعل عشرة :

أحدها: اسم الفعل : وحكم اسم الفعل أن يعمل عمل مسمَّاه، فيرفع الفاعل ظاهراً ومستتراً، ويتعدى إلى المفعول بواسطةٍ وغيرها، لكنْ يخالفه في: لزوم البناء مطلقاً، والتجرد من العوامل، ولا يحذف، ولا يبرز ضميرُه، ولا يتأخر عن معموله، ويكون مفرداً في التثنية والجمع، ولا ينصب المضارع في جواب الطلبي منه، وهذا كله يجوز في الفعل.

الثاني: المصدر : كـ "ضَرْبٌ وإِكْرامٌ "، فيضاف للفاعل مع ذكر المفعول نحو (وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ) [٣٥] ،

وللفاعل مع ترك المفعول نحو (رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ) [٣٦] ، ويضاف للمفعول مع ذكر الفاعل نحو (حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) [٣٧]، وللمفعول مع ترك الفاعل نحو (لا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الخيرِ) [٣٨]، وينوَّن نحو (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيماً) [٣٩] ، وحكم المصدر: أن يعمل عمل فعله فيرفع الفاعل، ويتعدى للمفعول بواسطة.

وغيرها، كـ "عجبتُ من ضَرْبِكَ عَمْراً ومن قِيَامِكَ لزيدٍ"، وقد يتعدى لمفعولين فأكثرَ، كـ "عجبت من إِعْطَائِكَ زيداً درهماً، ومن إِعْلامِكَ زيداً بكراً منطلقاً"، لكن يخالف الفعل في أنَّ معموله لا يتقدم عليه ولا، يفصل بينه وبين معموله بأجنبي، ولا يعمل محذوفاً .

الثالث : اسم المصدر : وهو: ما ساوى المصدر في الدلالة وخالفه بخلوّه عن بعض ما في فعله، كـ " الكلام، والثواب، والعطاء، والوضوء، والغسل "، وعمله كالمصدر عند الكوفيين نحو:

قَالُوا كَلَامُكَ هِنْداً وَهْيَ مُصْغِيَة.....[٤٠]

ومنع البصريون ذلك وأضمروا لهذه المنصوبات أفعالاً تعمل فيها.

الرابع : اسمِ الفاعل: يقول ابن السراج : " الأسماء التي تعمل عمل الفعل أسماء الفاعلين وما شبه بها والمصادر وأسماء سموا الأفعال بها, وإنما أعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل, وصار الفعل سببًا له وشاركه في المعنى وإن افترقا في الزمان, كما أعربوا الفعل لما ضارع الاسم فكما أعربوا هذا أعلموا ذلك [٤١]

ويقول العبادي [٤٢] ـ مضيفا بعض القيود ـ : " وَأما عمل اسْم الفاعل والمفعول فِي المفعول بِهِ وَغَيره من المعمولات اللفظية فَيحْتَاج إِلَى شَرط لكَونهَا أَجْنَبِيَّة وَهُوَ مشابهتهما الْفِعْل معنى ووزنا وَيحصل هَذَا الشَّرْط لَهما إِذا كَانَا بِمَعْنى الْحَال أَو الِاسْتِقْبَال أَو الإطلاق الْمُفِيد للاستمرار فَإِذا ثَبت أَن

اسْـمِي الْفَاعِـل وَالْمَفْعُـول يعمـلان فِـي الْأَجْنَبِـيّ إِذا كَانَـا بِأحـد هَـذِه الْمعَـانِي الثَّلَاثَة".(٤٣)

الخامس : المثال وهو: ما حُوِّلَ للمبالغة من فاعلٍ إلى " فَعَّالٍ ومفْعَالٍ وفَعُولٍ " بكثرة، وإلى "فَعِيلٍ وفَعِلٍ " بِقِلَّةٍ، نحو "أَمَّا العَسَل فَأَنَاَ شَرَّابٌ "، "إِنَّهُ لمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا".

السادس : اسم المفعول: كـ " مَضْروب، ومُكْرَم "، ويعمل عمل فعله المبني للمفعول نحو "زيدٌ مَضْروبٌ عبدُه ومُكْرَمٌ غلامُهُ "، كما تقول: "زيدٌ ضُرِبَ عبدُه وأُكْرِمَ غلامُهُ "، ويشترط لاسم المفعول والمثال ما اشترط لاسم الفاعل.

السابع : الصفة المشبهة: كـ "حَسَن وظريف وطاهر وضار" نحو "زيدٌ حَسَنٌ وجهُهُ وطاهرٌ ثوبُهُ ".

ويقول الأشموني (٤٤) : " وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل: أنها تدل على حدث ومن قام به، وأنها تؤنث وتثنى وتجمع، ولذلك حملت عليه في العمل".(٤٥)

الثامن والتاسع: " الظرف والمجرور" إذ اوقعا: صفةً، أو صلةً، أو خبراً، أو حالاً، أو اعتمدا على نفي أو استفهام، نحو " مَرَرْتُ بَرجُل في الدارِ أو عِندكَ أخوه، وجاءَ الذِي عندكَ أبوهُ، وزيد في الدارِ غلامُه، وما في اللهِ شكٌّ، وأعندَكَ زيد "، فيجوز لك أن تجعل الظرف والمجرور خبراً مقدماً وما بعدهما مبتدأً مؤخراً، وكونه فاعلاً أولى عند الحذاقِ من النحويين لسلامته من مجاز التقديم والتأخير .

العاشر: اسم التفضيل : كـ "أَكْرَم، وأَعْلَم " ويستعمل ب " من "، أو مضافاً لنكرة غير، مطابقة للمفضَّلِ فيُفْرَدُ ويُذَكَرُ، كـ " زيدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْروٍ، والزَيْدُونَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْروٍ، وزَيْد أَفْضَلُ رجل، والزَيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَينِ، ويستعمل بأل فيطابق كـ "زَيد الأَ فْضَلُ، والزَيْدَانِ الأَفْضَلَانِ "، ويستعمل مضافاً لمعرفةٍ، فيجوز الوجهان: المطابقة

نحو (أَكَابِرَ مُجْرِمِيهاَ) [٤٦] ، وعدمها نحو (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ)[٤٧] ، ولا ينصب المفعول مطلقاً بل يصل إليه "باللام أو الباء"، كـ "زَيْد أَبْذَل للمعروف، وعَمْرو أَعْرَفُ الناسِ بالنَحوِ"، ولا يرفع في الغالب اسما ظاهراً إلا في مسألة الكحل، وقد يرفع الظاهر مطلقاً في لغة حكاها سيبويه نحو ، مررتُ برِجلٍ أَفَضَلَ منه أبوه.(٤٨)

ويذكر خالد الأزهري أنّ اسم التفضيل أقل درجة في العمل من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة في قوله : " أو" يكون العامل "صفة تشبه الفعل الجامد" في عدم قبول العلامات الفرعية، "وهو اسم التفضيل" فإنه لما لم يقبل علامة التأنيث والتثنية والجمع انحط عن درجة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فجعل موافقًا للجامد "نحو: هذا أفصح الناس خطيبًا"، فـ"خطيبًا" حال من فاعل "أفصح" المستتر فيه " [٤٩]

المطلب الثالث :ـ منع الاسم من الصرف لمشابهته الفعل :

الأسماء الممنوعة من الصرف لها أحكام خاصة ؛ وذلك لأنها لم تكتسب العمل نتيجة لتشبهها بالفعل ، بل نقصت درجة الإعراب فيها عندما تشبهت بالأفعال والأصل في الأسماء الإعراب ، ففقدت الكسرة ، يقول سيبويه : " واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أُجري لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستحقون وذلك نحو : أبيض وأسود وأحمر فيكون في موضع الجر مفتوحاً " .[٥٠]

ويرى الزجاج أن الفتح فيه بناء فيقول : " فلذلك جُعِل المخفوض فيه مفتوحاً فالفتح فيه بناء إذ لم يمكن أن يدخله إعراب لا يدخل في الفعل مثله فأُبدل له من الكسر بناء الفتح " .[٥١]

ويقول الدكتور عبد الله بن حمد مرجحاً : " والأرجح أنه معرب ويقوي ذلك أنّه ليس هناك اسم يعرب في حالتين ويبنى في واحدة " .[٥٢]

و عندما عرف ابن مالك [٥٣]المنصرف قيده بكونه لا يشبه الفعل فيقول : "الاسم المنصرف: هو المعرب السالم من العلل الجاعلته كالفعل في الفرعية

والثقل."[٥٤] ويقول ابن السراج : " فالأسماء تنقسم قسمين: أحدهما معرب والآخر مبني, فالمعرب يقال له: متمكن, وهو ينقسم أيضًا على ضربين: فقسم: لا يشبه الفعل, وقسم: يشبه الفعل, فالذي لا يشبه الفعل هو متمكن منصرف يرفع في موضع الرفع ويجر في موضع الجر وينصب في موضع النصب وينون, وقسم يضارع الفعل غير منصرف لا يدخله الجر, ولا التنوين " .[٥٥]

وقد أورد الوراق جملة من الأسئلة تتعلق بالصرف في الأسماء المتمكنة وعدمه في غير المتمكنة ، وأجاب عنها إذ يقول : " إِن قَالَ قَائِل: من أَيْن زعمتم أَن أصل الْأَسْمَاء الصّرْف؟

فَالْجَوَاب فِي ذَلِك: أَن الْأَسْمَاء كلهَا نوع وَاحِد، وَإِنَّمَا منع الصّرْف بَعْضهَا بشبهها فِي الْفِعْل، وَالْفِعْل حَادث لِأَنَّهُ مُشْتَقّ من الِاسْم، فَإِذا اسْتقر التَّنْوِين لبَعض الْأَسْمَاء، وَجب أَن يكون لجميعها، لاشتراكها فِي الاسمية، وَصَارَ مَا منع التَّنْوِين إِنَّمَا هُوَ من أجل شبهه بِالْفِعْلِ الْحَادِث.

فَإِن قيل: فَمَا الَّذِي أحْوج إِلَى دُخُول التَّنْوِين؟

قيل لَهُ: لِأَن وَاضع اللُّغَة لما علم أَن بعض الْأَسْمَاء مشبهة بِالْفِعْلِ وَبَعضهَا لَا يشبه الْفِعْل، ألحق التَّنْوِين مَا لم يشبه الْفِعْل، ليَكُون لحاق التَّنْوِين فصلا بَين مَا ينْصَرف وَمَا لَا ينْصَرف، فَصَارَ للاسم أصلان، أَحدهمَا: أَن الْأَسْمَاء تسْتَحقّ التَّنْوِين لَو لم تشبه الْفِعْل، لِأَنَّهُ زِيَادَة لَا يحْتَاج إِلَيْهَا، فَلَمَّا قدر حُدُوث الْفِعْل ألحق التَّنْوِين لبَعض الْأَسْمَاء، فَصَارَ هَذَا الأَصْل الثَّانِي، وَهُوَ لحاق التَّنْوِين فِي الِاسْتِعْمَال، لِأَن الأَصْل الْمُسْتَحق لما قبل حُدُوث الْفِعْل.[٥٦]

وقد أورد سيبويه جملة من الأسماء الممنوعة من الصرف وبين أنّ السبب في منعها هو مشابهتها للأفعال إذ يقول : " اعلم أن أفعل إذا كان صفةً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنَّها أشبهت الأفعال نحو: أذهب وأعلم.

قلت: فما باله لا ينصرف إذا كان صفةً وهو نكرةٌ؟ فقال: لأنَّ الصفات أقرب إلى الأفعال، فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل، إذ كان مثله في البناء والزيادة وضارعه، وذلك

نحو: أخضر، وأحمر، وأسود، وأبيض، وآدر. فإذا حقرت قلت: أخيضر وأحيمر وأسيود، فهو على حاله قبل أن تحقره، من قبل أن الزيادة التي أشبه بها الفعل مع البناء ثابتةٌ، وأشبه هذا من الفعل ما أميلح زيداً، كما أشبه أحمر أذهب.

هذا باب أفعل إذا كان اسماً وما أشبه الأفعال من الأسماء التي في أوائلها الزوائد فما كان من الأسماء أفعل، فنحو: أفكلٍ، وأزملٍ، وأيدعٍ، وأربعٍ، لا تنصرف في المعرفة، لأنَّ المعارف أثقل، وانصرفت في النكرة لبعدها من الأفعال، وتركوا صرفها في المعرفة حيث أشبهت الفعل، لثقل المعرفة عندهم.

وأما ما أشبه الأفعال سوى أفعل فمثل اليرمع واليعمل، وهو جماع اليعملة، ومثل أكلبٍ. وذلك أن يرمعاً مثل: يذهب، واكلبٌ مثل: أدخل. ألا ترى أنَّ العرب لم تصرف أعصر، ولغةٌ لبعض العرب يعصر، لا يصرفونه أيضاً، وتصرف ذلك في النكرة، لأنَّه ليس بصفة.

واعلم أن هذه الياء والألف لا تقع واحدةٌ منهما في أول اسمٍ على أربعة أحرف إلا وهما زائدتان. ألا ترى أنَّه ليس اسمٌ مثل أفكلٍ يصرف وإن لم يكن له فعلٌ يتصرف.

ومما يترك صرفه لأنه يشبه الفعل ولا يجعل الحرف الأول منه زائداً إلاّ بثبتٍ، نحو تنضبٍ، فإنما التاء زائدة لأنه ليس في الكلام شيءٌ على أربعة أحرف ليس أوله زائدة يكون على هذا البناء؛ لأنه ليس في الكلام فعلل.

ومن ذلك أيضاً: ترتب وترتب - وقد يقال أيضاً: ترتب - فلا يصرف. ومن قال ترتبٌ صرف؛ لأنه وإن كان أوله زائداً فقد خرج من شبه الأفعال.

وكذلك التدرأ، إنما هو من درأت. وكذلك التتفل. ويدلك على ذلك قول بعض العرب: التتَّفل، وأنه ليس في الكلام كجعفر.

وإذا سميت رجلاً بإثمدٍ لم تصرفه، لأنَّه يشبه إضرب، وإذا سميت رجلاً بإصبع لم تصرفه، لأنه يشبه إصنع. وإن سميته بأبلمٍ لم تصرفه، لأنه يشبه أقتل. ولا تحتاج في هذا إلى ما احتجت إليه في ترتبٍ وأشباهها لأنَّها ألفٌ.

واعلم أن كلَّ اسم كانت في أوله زائدة ولم يكن على مثال الفعل فإنّه مصروف " [٥٧]

وقد أرجع سيبويه كل علل المنع من الصرف إلى مشابهة الفعل .

ويقول الجوجري [٥٨] موضحاً العلل التي أشبهت الاسم بالفعل : "والمعتبر من شبه الفعل في منع الصرف هو كون الاسم فيه علتان فرعيتان مختلفتان ، مرجع إحداهما اللفظ، ومرجع الأخرى المعنى. أو فرعية تقوم مقام الفرعيتين.

وذلك لأن في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ، وهي اشتقاقه من المصدر.

وفرعية في المعنى، وهي احتياجه إلى الفاعل ونسبته إليه، والفاعل لايكون إلا اسما، فالاسم من هذا الوجه أصل للفعل لاحتياجه إليه، والفعل فرع عنه، فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم إلا إذا كانت فيه الفرعية كما في الفعل ، وحينئذ يثقل فيه ما يثقل في الفعل فلا يدخله التنوين ولا الجر، كما لا يدخلان في الفعل ، فإن قيل: لمّا شابه الاسم الفعل منع الصرف، مع أن الفعل أيضا شابه الاسم، فَلِم لم يُحمل عليه ؟ فالجواب أن الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواصه ، فأعطي حكمه، واندفع التحكم.[٥٩]

واعترض صدر الأفاضل الخوارزمي[٦٠] على تعليل النحاة في منع الاسم من الصرف نتيجة تشبهه بالفعل بقوله ـ معلّقا على كلام الزمخشري [٦١]ـ : " أما بيان المقدمة الثانية : لأن الشبه متى ما وقع بين الاسم والفعل يتثاقل ، فيمنع الجر والتنوين عملا بالشبه .

وهذه أشياء ضعيفة تتفرق هباء منبثا برائحة مطالبة ، وشبه معارضة . فنقول: لم يمنع الاسم الجر والتنوين إذا شابه الفعل ، قوله : يتثاقل ، قلنا لا نُسلّم ، قوله : عملا بالشبه ، قلنا : لِمَ قلتَ بأنّ هذا ممّا يُعمل به ؟ وهذا لأنّ ما من شيء إلّا وهو يشبه شيئا ثمّ لا يُعطَى حكمه ألا ترى أنّ في الرجال من يشبه أباك ثم لا تبجله تبجيل أبيك " [٦٢]

ويقول عن العلة في منع الاسم من الصرف : " مدار الأمر في باب ما لا ينصرف على حرفين : على الحكاية ، وعلى التركيب . أمّا الحكاية ففي موضعين : أحدهما ما فيه وزن الفعل مع الوصف ، نحو : رجل أعلم وأجهل ، والثاني : ما فيه وزن الفعل مع العلمية ، نحو : يزيد ويشكر .

أما التركيب فهو سبعة : الاسمية والزيادة والتأنيث والجمع والعلمية والعجمة والتكرير "[٦٣]

وهذا خلاف شكلي وليس جوهريا يقول الدكتور حسام النادي : " وواضح بقليل من النظر ـ أن الخوارزمي لا يبعد كثيرا عن رأي النحاة وإن كان يرفض المشابهة ـ كما ذكر ـ فهو يتفق معهم في أن السبب الحقيقي للمنع من الصرف إنّما هو " طلب الخفة " وذلك واضح في قوله : " ثمّ الاسم إذا تثاقل بالتركيب حذف عنه التنوين ؛ لأنّه شيء زائد على نفس الكلمة وعوِّض عن الكسر الفتح؛ لأنّه أخف "[٦٤]" [٦٥]

المطلب الرابع : الأسماء التي بنيت لمشابهتها الحروف :

يقول محمد محي الدين ـــ بعد أن حكى الخلاف بين النحويين في علة البناء رجح بقوله ـــ: " لا علة للبناء إلا مشابهة الحرف، وهو رأي الحذاق من النحويين .([٦٦])

ويقول الأشموني موضحا أنواع الشبه بين الأسماء والحروف : " علة بناء الاسم منحصرة في مشابهته الحرف شبها قويا يقربه منه، والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف وهو الذي عارضه شيء من خواص الاسم.

١٦- كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا ... والمعنوي في متى وفي هنا

١٧- وكنيابة عن الفعل بلا ... تأثر وكافتقار أصلا

١ ـ "كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيّ" وهو: أن يكون الاسم موضوعا على صورة وضع الحروف، بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفي هجاء كما "في اسْمَي" قولك: "جِئْتَنَا" وهما التاء، ونا، إذ الأول على حرف والثاني على حرفين، فشابه الأول الحرف الأحادي كباء الجر، وشابه الثاني الحرف الثنائي كـ"عن".

والأصل في وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفي هجاء، وما وضع على أكثر فعلى خلاف الأصل، وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعدا، فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف في وضعه واستحق البناء؛ وأعرب نحو "يد" و"دم" لأنهما ثلاثيان وضعا.

٢ ـ "وَ" كالشبه "الْمَعْنَوِيِّ" وهو: أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معاني الحروف، لا بمعنى أنه حل محلا هو للحرف؛ كتضمن الظرف معنى في، والتمييز معنى "من"، بل بمعنى أنه خلف حرفًا في معناه، أي: أدى به معنى حقه أن يؤدى بالحرف لا بالاسم، سواء تضمن معنى حرف موجود كما فِي "مَتَى" فإنها تستعمل للاستفهام، نحو: متى تقوم؟ وللشرط، نحو: "متى تقم أقم"، فهي مبنية لتضمنها معنى الهمزة في الأول ومعنى إن في الثاني، وكلاهما موجود. أو غير موجود "وَ" ذلك كما فِي "هُنَا" أي: أسماء الإشارة، فإنها مبنية لأنها تضمنت معنى حرف كان من حقهم أن يضعوه فما فعلوا، لأن الإشارة معنى حقه أن يؤدى بالحرف كالخطاب والتنبيه.

٣ ـ "وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ" في العمل "بَلا تَأَثُّرٍ" بالعوامل، ويسمى الشبه الاستعمالي، وذلك موجود في أسماء الأفعال، فإنها تعمل نيابة عن الأفعال ولا يعمل غيرها فيها، بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب كما سيأتي، فأشبهت "ليت" و"لعل" مثلًا، ألا ترى أنهما نائبتان عن "أتمنى" و"أترجى"، ولا يدخل عليهما عامل؟ والاحتراز بانتفاء التأثر عما ناب عن الفعل في العمل، ولكنه يتأثر بالعوامل: كالمصدر النائب عن فعله فإنه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف .

٤ ـ "وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلا" ويسمى الشبه الافتقاري، وهو: أن يفتقر الاسم إلى الجملة افتقارًا مؤصلًا -أي: لازمًا- كالحرف، كما في "إذ" و"إذا" و"حيث" والموصولات الاسمية. أما ما افتقر إلى مفرد كـ"سبحان"، أو إلى جملة لكن افتقارًا غير مؤصل -أي: غير لازم- كافتقار المضاف في نحو: {هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ} (٦٧) إلى الجملة بعده؛ فلا يبنى؛ لأن افتقار "يوم" إلى

الجملة بعده ليس لذاته، وإنما هو لعارض كونه مضافًا إليها، والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ألا ترى أن "يومًا" في غير هذا التركيب لا يفتقر إليها؟ نحو: هذا يوم مبارك، ومثله النكرة الموصوفة بالجملة، فإنها مفتقرة إليها لكن افتقارًا غير مؤصل، لأنه ليس لذات النكرة، وإنما هو لعارض كونها موصوفة بها، والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر إلى صفته، وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار.

تنبيه : عد في شرح الكافية من أنواع الشبه الشبه الإهمالي، ومثل له بفواتح السور، والمراد الأسماء مطلقا قبل التركيب، فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة، وذهب بعضهم إلى أنها موقوفة أي: لا معربة ولا مبنية، وبعضهم إلى أنها معربة حكما، ولأجل سكوته عن هذا النوع أشار إلى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه .[٦٨]

٥ ـ وهناك أسماء بنيت لمشابهتها أسماء أخرى ، يقول ابن جني : " وَقد شبهت أَشْيَاء من نَحْو هَذَا ب خَمْسَة عشرَ وبابه لفظا وَذَلِكَ قَوْلهم هُوَ جاري بيتَ بَيت ولقيته كفةَ كفة وَهُوَ يأتينا صباحَ مساءَ وَالْقَوْم فِيهَا شغرَ بغرَ أَي مُتَفَرّقين وَسقط بينَ بَين قَالَ عبيد [٦٩] :

نحمي حقيقتنا وَبَعض الْقَوْم يسْقط بَين بَينا [٧٠]

وَمثله تساقطوا أخولَ أخول أَي متبددين فَهَذَا كُله مَبْنِيّ على الْفَتْح وَلَا يكون إِلَّا فضلَة ظرفا أَو حَالا . [٧١]

ويبين الجوجري أن هذا البناء ليس واجباً وإنّما هو جائز في قوله : " من الأمور المبنية على الفتح ما ألحق بالأعداد باعتبار التركيب من الظروف الزمانية والمكانية والأحوال.

وبناء هذا النوع ليس واجبا، وإنما هو جائز، فتجوز إضافة أول الجزأين إلى ثانيهما ، وإنما لم يجب بناء هذا النوع كما وجب بناء التركيب العددي لظهور علة البناء في العددي، وهي تضمن معنى الحروف، دون الأحوال والظروف، لأنه يحتمل أن يكون بتقدير الحرف، وأن لا يكون.

فمثال ظرف الزمان (هو يأتينا صباحَ مساءَ) ، ومثال ظرف المكان:

... . بعضُ القومِ يَسقُطُ بَيْنَ بيْنَا

أومثال الحال (هُو جاري بَيْتَ بيْتَ) ، وقوله: (أي ملاصقا) تقرير وبيان للحال.

فهذه المُثُل وما أشبهها يُحتمل تقدير الحروف فيها، وهي جهة البناء، وعدم تقدير الحروف وهي جهة الإعراب.

وإذا قدرنا الحرف قلنا: معناه صباحاً فمساءً ووسطاً فَوَسَطاً وبَيْتَا فبَيْتاً.

وإن لم تقدر حرف العطف فالمعنى صباحاً بعد مساءٍ ووسطاً بعد وسطٍ وبَيْتًا بعد بيتٍ، ونحو ذلك. [والله أعلم] ([٧٢])

المبحث الثالث

المشابهة في الأفعال

المطلب الأول : إعراب الفعل المضارع لمشابهته الاسم :

إن قيل فالفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب أم هو أصل فيه قيل لا بل هو محمول على الاسم في الإعراب وليس بأصل فيه لأن الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف

أوجه الشبه بين الفعل المضارع وبين الاسم :

الأصل في الفعل المضارع أن يكون مبنيا فلم حمل على الاسم في الإعراب قيل إنما حمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب لأنه ضارع الاسم ولهذا سمي مضارعا والمضارعة المشابهة ومنها سمي الضرع ضرعا لأنه يشابه أخاه ووجه المشابهة بين هذا الفعل والاسم من خمسة أوجه :

* الوجه الأول : أنه يكون شائعا فيتخصص كما أن الاسم يكون شائعا فيتخصص ألا ترى أنك تقول يقوم فيصلح للحال والاستقبال فإذا أدخلت عليه السين أو سوف اختص بالاستقبال كما أنك تقول رجل فيصلح لجميع الرجال فإذا أدخلت عليه الألف واللام اختص برجل بعينه فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما أن الاسم يختص بعد شياعه فقد شابهه من هذا .

* والوجه الثاني : أنه تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم ألا ترى أنك تقول إن زيدا ليقوم كما تقول إن زيدا لقائم ولام الابتداء تختص بالأسماء فلما دخلت على هذا الفعل دل على مشابهة بينهما والذي يدل على ذلك أن فعل الأمر والفعل الماضي لما بعدا عن شبه الاسم لم تدخل هذه اللام عليهما ألا ترى أنك لو قلت لأكرم زيدا يا عمرو أو إن زيدا لقام لكان خلفا من القول .

* والوجه الثالث : أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال فأشبه الأسماء المشتركة كالعين ينطلق على العين الباصرة وعلى عين الماء وعلى غير ذلك .

* و الوجه الرابع : أنه يكون صفة كما يكون الاسم كذلك تقول مررت برجل يضرب كما تقول مررت برجل ضارب ، فقد قام يضرب مقام ضارب .

* والوجه الخامس : أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه ألا ترى أن يضرب على وزن ضارب في حركاته وسكونه ولهذا عمل اسم الفاعل عمل الفعل فلما أشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الأوجه استحق جملة الإعراب الذي هو الرفع والنصب والجزم . (٧٣)

ويعلل الوراق دخول الإعراب في الفعل دون غيره من مستحقات الاسم : " وَإِنَّمَا حمل على الِاسْم فِي الْإِعْرَاب دون مَا يسْتَحقّهُ الِاسْم من الْجمع والتصغير، وَغير ذَلِك مِمَّا يخْتَص بالأسماء دون الْأَفْعَال، لِأَن الْإِعْرَاب لَا يُغير معنى الْفِعْل بِدُخُولِهِ عَلَيْهِ، وَصَارَ مَا ذكرته يُوجب تَغْيِير معنى الْفِعْل وإخراجه إِلَى أَن يكون اسْما، إِذْ كَانَت الْمعَانِي الَّتِي اخْتصَّ بهَا الِاسْم مِمَّا لَا يَصح دُخُولهَا على الْفِعْل، وَإِنَّمَا اخْتصَّ بهَا من حَيْثُ كَانَ اسْما، فَلذَلِك وَجب أَن يحمل الْفِعْل على الِاسْم من أجل مَا أشبهه فِي حكم لَا يُغير مَعْنَاهُ، ويلحقه بِمَعْنى الْأَسْمَاء، وَهُوَ الْإِعْرَاب.(٧٤)

المطلب الثاني : تشبه أفعال المقاربة بكان في العمل :

يقول الصبان موضحاً ذلك : " وقع الخبر في هذا الباب غير مضارع تنبيهًا على أصل متروك وذلك أن سائر أفعال هذا الباب مثل كان في الدخول على مبتدأ وخبر ، فالأصل أن يكون خبرها كخبر كان في وقوعه مفردًا وجملة اسمية وفعلية وظرفًا فترك الأصل والتزم كون الخبر مضارعًا ".(٧٥)

ويبين عباس حسن أوجه الخلاف بين هذه الأفعال وبين (كان) : " تعد أفعال المقاربة من أخوات "كان" الناسخة كما عرفنا. ولكن أفعال المقاربة تخالفها فيما يأتي :

١- خبرها لا بد أن يكون مصدراً مؤولاً من جملة مضارعية - فى الأصح - مسبوقة بأنْ أوغير مسبوقة بأن، وفاعل المضارع لا بد أن يكون - فى الأرجح - ضميراً يعود على اسمها: وقد ورد رفعه السببّ في حالات قليلة ، لا يحسن القياس عليها، مثل: كاد الطلل تكلمنى أحجاره.

٢- خبرها لا يجوز أن يتقدم عليها.- إذا كان الخبر مقترناً "بأن" لم يجز - فى الأشهر - أن يتوسط بينها وبين اسمها، أما غير المقترن فيجوز كما فى خبر كان.

٤- يجوز حذف الخبر إن علم، نحو: "من تأنى أصاب أوكاد؛ ومن عَجل أخطأ أوكاد، وهوكثير فى خبر "كاد" قليل في خبر "كان" ومع قلته جائز بالتفصيل الذى سبق فى موضعه .

٥- لا يقع فعل من أفعال المقاربة زائداً.(٧٦)

المطلب الثالث : جمود الفعل لمشابهته الحرف :

الفعلُ الجامد هو ما أشبهَ الحرفَ، من حيث أداؤه معنًى مُجرَّداً عن الزمان والحدَثِ المُعتبرينِ في الأفعال ، فلزِمَ مِثله طريقة واحدة في التعبير، فهو لا يَقبَلُ التحوُّلَ من صورةٍ إلى صورة، بل يلزَمُ صورةً واحدةً لا يُزايِلُها

وذلك مثل "ليسَ وعَسى وهَبَّ ونِعمَ وبِئسَ".

فالفعل الجامد - كما علمت - لا يتعلق بالزمان، وليس مراداً به الحدث. فخرج بذلك عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان، فأشبه الحرف من هذه الجهة، فكان مثله في جموده ولزومه صيغة واحدة في التعبير. وإذا كان مجرداً عن معنى الحدث والزمان لم يحتج الى التصرف، لان معناه لا يختلف باختلاف الازمنة الداعي الى تصريف الفعل على صور مختلفة، لأداء المعاني فى أزمنتها المختلفة، فمعنى الترجّي المفهوم من (عسى) ومعنى الذم المفهوم من (بئس) ومعنَى المدح المفهوم من (نعم) ، ومعنى التعجب المفهوم من (ما أشعر زهيراً) ، لا يختلف باختلاف الزمان, لان الحدوث فيها غير مراد ليصح وقوعه في أزمنة مختلفة تدعو إلى تصرفه على حسبها.

فشبه الفعل بالحرف يمنعه التصرف ويلزمه الجمود، كما أن شبه الاسم بالحرف يمنعه أن يتأثر ظاهراً بالعوامل، فلزم آخره طريقة واحدة لا ينفك عنها، إن اختلفت العوامل الداعية إلى تغير الآخر. فالجمود في الفعل كالبناء في الإسم، كلاهما مسبب عن الشبه بالحرف.

وهو، إما ان يُلازمَ صيغةَ الماضي، مثل "عسى وليسَ ونِعْمَ وبِئس وتبارك اللهُ" (أي تقدَّسَ وتنزَّهَ) ، أو صيغةَ المضارع، مثل "يَهيطُ" (بمعنى يصيحُ ويَضِجُّ)، أو صيغةَ الأمر، مثل "هَبْ وهاتِ وتعالَ" (٧٧).

المبحث الرابع

المشابهة في الحروف

المطلب الأول : الحروف التي تعمل عمل ليس تشبّهاً بها :

عملت (ما) و(لا) و(لات) و(إن) عمل (ليس) تشبيها بها في النفي يقول ابن هشام : " من حق الحرف المشترك بين الأسماء والأفعال أن يكون مهملا، كما بينا سابقا، ولكن شبه هذين الحرفين بـ "ليس" جعل العرب يعملونهما عمل "ليس" التي ترفع الاسم وتنصب الخبر. "

وما" أشبهت " ليس" في ثلاثة أمور:

أحدها: أنها تدل على النفي، كما أن ليس تدل على النفي، وليس الأمر قاصرا على هذه الدلالة، بل هو أقوى من مجرد الدلالة على النفي، فإن "ما" تدل على النفي في الحال كما أن "ليس" تدل على النفي في الحال.

الثاني: أنَّا وجدنا "ما" تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل عليهما.

الثالث: أنَّا وجدنا الخبر الواقع بعد "ما" يقترن به الباء الزائدة، كما في قوله تعالى: {مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُون}[٧٨] ، وكما قال الشاعر:

لعمرك ما معنٌ بتاركِ حقِّهِ [٧٩] [٨٠]

ويقول ابن الصائغ [٨١] : " وفي لغة بني تميم لا تعمل شيئًا، فيرفع ما بعدها بالابتداء والخبر؛ فهي عندهم كحروف الاستفهام الدّاخلة على الاسم والفعل ؛ فليس عملها في أحدهما بأولى من الآخر. [٨٢]

لا المشبهة بليس :

أما لا فمذهب الحجازيين إعمالها عمل ليس ومذهب تميم إهمالها ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة :

أحدها: أن يكون الاسم والخبر نكرتين نحو لا رجل أفضل منك ومنه قوله:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ... ولا وزر مما قضى الله واقيا [٨٣]

وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة وأنشد للنابغة:

بدت فعل ذي ود فلما تبعتها ... تولت وبقت حاجتي في فؤاديا

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا ... سواها ولا عن حبها متراخيا [٨٤]

الشرط الثاني: ألا يتقدم خبرها على اسمها فلا نقول لا قائما رجل.

الشرط الثالث: ألا ينتقض النفي بإلا فلا تقول لا رجل إلا أفضل من زيد ينصب أفضل بل يجب رفعه [٨٥]

(لات) المشبهة بليس :

تَعملُ (لاتَ) عَملَ (ليسَ) بشرطين :

(١) أن يكون اسمُها وخبرها من أسماءِ الزمانِ، كالحينِ والساعةِ والأوانِ ونحوها.

(٢) أن يكون أحدُهما محذوفاً. والغالبُ أن يكونَ المحذوفُ هو اسمَها، كقوله تعالى {ولاتَ حينَ مَناصٍ} [٨٦]، ومنه قول الشاعر :

ندِمَ الْبُغاةُ، ولاتَ ساعةَ مَنْدَم ... والْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وخِيمُ [٨٧]

ويجوزُ أن ترفع المذكورَ على أنه اسمُها، فيكون المحذوفُ منصوباً على أنهُ خبرُها، غيرَ أنَّ هذا الوجهَ قليلٌ جداً في كلامهم.

واعلم أن (لات) إن دخلت على غير اسم زمانٍ كانت مهملةً، لا عملَ لها، كقوله :

لَهْفي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ من خائفٍ ... يَبغِي جِوارَكَ حينَ لاتَ مُجيرُ [٨٨]

(إنْ) المشبهة بليس :

قد تكونُ (إنْ) نافيةً بمعنى (ما) النافية، وهي مُهمَلةٌ غير عاملةٍ. موقد تعملُ عملَ "ليس" قليلاً، وذلك في لغة أهل العالية من العرَبِ، ومنه قولهم "إنْ أحد خيراً من أحدٍ إلاّ بالعافية" وقولُ الشاعر :

إنْ هوَ مُسْتَوْلياً على أَحَدٍ ... إلاّ على أَضعَفِ الْمجانِين [٨٩]

وقولُ الآخر :

إنِ الْمَرْءُ مَيْتاً بانْقِضاءِ حياتهِ ... ولكنْ بأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخذَلا ([٩٠])

وانما تعملُ عملَ (ليس) بشرطين :

(١) أن لا يَتقدَّمَ خبرُها على اسمها. فان تقدَّمَ بَطلَ عملُها.

(٢) أن لا ينتقضَ نفيها بِـ (إلا) . فان انتقضَ بطلَ عملُها، نحو (إنْ أنت إلاّ رجلٌ كريمٌ) ، وانتقاضُ النفيِ المُوجبُ إبطالَ العملِ، إنما هو بالنسبة الى الخبر، كما رأيتَ، ولا يَضُرُّ انتقاضُهُ بالنسبة الى معمول الخبر، نحو (إن أنت آخذاً إلاّ بيد البائسينَ) .([٩١])

المطلب الثاني : تشبه إنّ وأخواتها بالفعل في العمل :

سميت هذه الأحرف أحرفا مشبهة بالفعل؛ لِكونها تشبه الفعل في اللفظ، والمعنى جميعا ويمكن حصر أوجه الشبه في خمسة أمور، هي:

أ- أنها كلها على ثلاثة أحرف أو أكثر، فـ "إنّ وإنّ وليت" على ثلاثة أحرف، و"لعلّ ، وكأنّ" على أربعة أحرف، و"لكنّ" على خمسة أحرف.

ب- أنها تختص بالأسماء كما أن الفعل يختص بالأسماء.

ج- أنها كلها مبنية على الفتح، كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.

د- أنها تلحقها نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم، كما تلزم هذه النون الفعل عند اتصاله بها.

هـ- أنها تدل على معنى الفعل، فـ "إن"، و"أن" تفيدان معنى "أكدت"، و"كأن" تدل على معنى "شبهت"، و"ليت" تدل على معنى "تمنيت"، ولعل" تدل على معنى "رجوت" فلما كانت الأحرف المشبهة تتضمن تلك المعاني، عملت عمل الأفعال . [٩٢]

ويضيف العكبري أوجهاً أخرى في قوله :

" وإنَّما عملت الرفع والنصب لأنَّها شابهت الأفعال في اختصاصها بالأسماء في دخولها على الضمائر نحو (إنَّك) و (إنَّه) وفي أنَّ معاينها معاني الأفعال من التوكيد والتشبيه وغير ذلك وفي أنَّها على ثلاثة أحرف مفتوحة الآخر ومن حيث رفع الفعل ونصب فيما يقتضيه فكذلك هذه الحروف ." [٩٣]

ويذكر الصبان [٩٤] أن مشابهتها لكان في العمل فيقول: " أشار بقوله : " عكس ما لكان ... " إلى ما لهذه الأحرف من الشبه بكان في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، فعملت عملها معكوسًا ليكونا معهن كمفعول قدم وفاعل أخر تنبيهًا على الفرعية، ولأن معانيها في الأخبار فكانت كالعمد والأسماء كالفضلات فأعطيا إعرابيهما." [٩٥]

المطلب الثالث : تشبه (لا) النافية للجنس بـ (إنّ) في العمل :

يقول خالد الأزهري : " وإنما عملت "لا" عمل "إنّ" لمشابهتها لها من أربعة أوجه.

أحدها: أن كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية.

الثاني : أن كلا منهما للتأكيد، فـ"لا" لتأكيد النفي، و"إن" لتأكيد الإثبات.

والثالث : أن "لا" نقيضة "إن"، والشيء يحمل على نقيضه، كما يحمل على نظيره.

والرابع : أن كلا منهما له صدر الكلام.

ولكون "لا" محمولة على "إنّ" في العمل انحطت درجتها عن "إن" في أمور:

منها أن اسم "لا" لا يكون إلا مظهرًا، واسم "إنّ" يكون مظهرًا ومضمرًا.

ومنها أن اسم "لا" لا يكون إلا نكرة، واسم "إنّ" يكون نكرة ومعرفة.

ومنها أن "لا" لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفًا أو مجرورًا ويجوز في "إنّ".

ومنها أن اسم "لا" لا ينون، واسم "إنّ" ينون.

ومنها أن اسم "لا" المفرد مختلف في إعرابه وبنائه، واسم "إنّ" لا خلاف في إعرابه .

ومنها أن "إن" تعمل بلا شرط، و"لا" لا تعمل إلا بشرط، "وشرطها أن تكون نافية" لا زائدة. "وأن يكون المنفي" بها

"الجنس" بأسره، "وأن يكون نفيه نصا" .[٩٦]

المطلب الرابع : تشبه نواصب الفعل المضارع بإنّ في عملها :

يقول الوراق : " اعْلَم أَن حُرُوف النصب على مَا ذكرنَا تَنْقَسِم قسمَيْنِ: قسم [يعْمل] بِنَفسِهِ، وَقسم يعْمل بإضمار (أَنْ) . وَإِنَّمَا وَجب النصب ب (أَن) وَأَخَوَاتهَا، لِأَن (أَن) الْخَفِيفَة مشابهة ل (أَنّ) الثَّقِيلَة فِي الصُّورَة وَالْمعْنَى، فَمن حَيْثُ وَجب أَن تنصب تِلْكَ الِاسْم، نصبت هَذِه الْفِعْل، وَمَا ذَكرْنَاهُ من أخواتها مَحْمُول عَلَيْهَا، وَوجه الْحمل: أَن هَذِه الْحُرُوف - أَعنِي (أَن وكي وَإِذن) - تقع للمستقبل كوقوع (أَن) لَهُ، فَلَمَّا كَانَت مشابهة ل (أَن) فِي إِيجَابهَا لكَون الْفِعْل الْمُسْتَقْبل، نصبت لَا غير، كنصب (أَنّ) "[٩٧].

ويذكر محمد محي الدين شبها آخر لـ(لن) في قوله : " ومن الحروف المختصة بالفعل، ما عملت النصب، ولم تعمل الجزم، والعلة في ذلك، أن "لن" الناصبة، أشبهت "لا" النافية للجنس في معناها، فعملت عملها فيما اختصت به، وحمل بقية الأحرف الناصبة للفعل المضارع عليها "[٩٨].

ويكن الجمع بين الأمرين بكون (لن) أشبهت (لا) النافية للجنس في النفي وأشبهت (أن) في المستقبلية ، وهي وبقية أخواتها أشبهت (أنّ) في المستقبلية .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات ، والصلاة والسلام على أزكى البرية، محمد ـ ﷺ ـ معلم البشرية

أما بعد :

فبعد هذا التطواف مع آثار المشابهة بين الأسماء والأفعال والحروف في الإعراب والبناء نخلص إلى النتائج الآتية :

١ ـ الشيء إذا أشبه شيئاً شبهاً قوياً أخذ حكمه ما لم يفسد المعنى .

٢ـ غالب النحويين يعتمدون علة المشابهة في الأحكام النحوية .

٣ ـ الحال والتمييز والمستثنى علة نصبها مشابهتها للمفعولات .

٤ ـ ما يعمل من الأسماء عمل الأفعال نتيجة تشبه بها .

٥ ـ تشبه الأسماء بالأسماء نتيجته الإعراب وهو الأصل وأحيانا تكون البناء ، وتشبهها بالأفعال يمنعها من الصرف وبالحروف حكمه البناء .

٦ ـ تتشبه الأفعال بالأسماء فتعرب وتتشبه بالأفعال فتعمل وتتشبه بالحروف فتجمد .

٧ـ إذا شابهت الحروف الأفعال أو حروفا أخرى عملت عملها .

٨ ـ أكثر ما يكون التشابه في الأسماء والحروف .

التوصيات :

١ ـ الاهتمام بدراسة العلل النحوية لقلة خدمتها .

٢ ـ تحرير الخلاف بين النحويين في علة المشابهة تفصيلا .

وأخيرا ما كان من صواب فبتوفيق الله ، وما كان من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان ، ونعوذ بالله من الخذلان .

ثبت المراجع

القرآن الكريم

١. ابن أبي الوفاء ، كتاب أسرار العربية ، تحقيق : د.فخر صالح قدارة ، دار الجيل – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م

٢. ابن الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م .

٣. ابن السراج ، الأصول في النحو ،المحقق: عبد الحسين الفتلي ، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت .

٤. ابن الصائغ ، اللمحة في شرح الملحة ، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ه ـــ٢٠٠٤ م .

٥. ابن جني ، الخصائص الطبعة الثانية ٢٠٠٣ م ــ ١٤٢٤هـ ، دار الكتب العلمية بيروت تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي .
٦. ابن جني ، اللمع في العربية ، المحقق: فائز فارس ، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت ١/ ١٦٢ .
٧. ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
٨. ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي الطبعة: الأولى .
٩. ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
١٠. ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، القاهرة ، ط الحادية عشرة، ١٣٨٣ .
١١. ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ، دار السلام القاهرة ، الطبعة الثالثة .
١٢. ابن يعيش ، شرح المفصل ، تقديم إيميل بديع ، دار الكتب العلمية ، ط الأولى ١٤٢٢ هـ ــ ٢٠٠١ م .
١٣. الإسفراييني ، لباب الإعراب ، تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤م دار الرفاعي - الرياض .
١٤. الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ
١٥. البجائي ، الحدود في علم النحو ، ، تحقيق نجاة حسن عبد الله نولي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

١٦. الجوجري ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م
١٧. د . حسام النادي ، نقد المشابهة عند النحاة ، ، مجلة دار العلوم القاهرة ، العدد التاسع ٢٠٠٣ م .
١٨. خالد الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، دار الكتب العلمية – بيروت– ، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م .
١٩. الخوارزمي ، التخمير في شرح المفصل في صنعة الإعراب ، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠م .
٢٠. الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق د. مازن مبارك ، دار النفائس ط الثالثة ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م
٢١. سيبويه ، الكتاب ، تحقيق عبدالسلام هارون مكتبة الخانجي القاهرة .
٢٢. السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر .
٢٣. الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ، ط: الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.
٢٤. العبادي ، رسالة في اسم الفاعل، المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة، . تحقيق د. محمد حسن عواد ، دار الفرقان – عمان ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
٢٥. عباس حسن ، النحو الوافي ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة عشرة .
٢٦. عبد الله بن حمد ، البناء في اللغة العربية قسيم الإعراب ، مكتبة الرشد الرياض ط الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .
٢٧. العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، دار الفكر – دمشق الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ .

٢٨. الغلاييني ، جامع الدروس العربية ، المكتبة العصرية بيروت ، ط: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
٢٩. مرعي بن يوسف ، دليل الطالبين لكلام النحويين ، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية – الكويت ، عام النشر: ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .

الهوامش والإحالات:

(١) هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج ٢٤١هـ - ٣١١هـ، (إنباه الرواة ١/٤١١).

(٢) محمد بن السرىّ أبو بكر النحوىّ المعروف بابن السراج النحوىّ (إنباه الرواة عن أخبار النحاة٣ / ١٤٦)

(٣) هو عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العكبري الحنبلي أبو الفلاح ، ١٣٢هـ - ١٨٩هـ،(الأعلام ٣/٢٩٠).

(٤) مُحَمَّد بن عبد الله بن الْعَبَّاس أَبُو الْحسن النَّحْوِيّ الْمَعْرُوف بِابْن الوراق ت ٣٨١ هـ (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١ / ١٢٩)

(٥) هو عثمان بن جني أبو الفتح الموصلي توفي ٣٩٢هـ، (الأعلام ٤/٢٠٤) .

(٦) عبد الرحمن بن ابى بكر بن محمد بن سابق الدين الخصيرى جلال الدين السيوطى توفى سنة ٩١١ هجرية (موسوعة الأعلام ٢/١٢٠) .

(٧) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي ١٠٠هـ - ١٧٠هـ، (شذرات الذهب ١/٢٧٥) .

(٨) عَمْرو بن عُثْمَان بن قنبر إِمَام الْبَصرِيين سِيبَوَيْهِ أَبُو بشر ، (بغية الوعاة ٢ / ٢٢٩) .

(٩) الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو تحقيق د. مازن مبارك ، دار النفائس ط الثالثة ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م ، ٧٧ ـ ٧٨ .

(١٠) عبد الله بن حمد البناء في اللغة العربية قسيم الإعراب ، ، مكتبة الرشد الرياض الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م ص ١٧ بتصرف .

(١١) محمد بن محمد بن أحمد، تاج الدين الأسفراييني ت ٦٨٤ هـ (الأعلام ٧ / ٣١) .

(١٢) الإسفرائيني ، لباب الإعراب ، تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٤م دار الرفاعي ـ الرياض ص ٤٩٩ .

(١٣) محمد بن المستنير بن أحمد أبو على ، قطرب ، المتوفى سنة ٢٠٦ هـ ، (بغية الوعاة ٣٤٢/١)

(١٤) الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ٧٠ .

(١٥) أبو البقاء العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، دار الفكر - دمشق الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ ، ١/ ٥٧ .

(١٦) سيبويه ، الكتاب ، تحقيق عبدالسلام هارون مكتبة الخانجي القاهرة ١٦/١

(١٧) خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الأزهري المتوفى ٩٠٥ هـ (الأعلام ٢٩٧/٢) .

(١٨) خالد الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، دار الكتب العلمية -بيروت- ، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م ، بتصرف ٥٠/١

(١٩) المرجع السابق ٢ / ٤٤٦

(٢٠) عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله ، أبو البركات الأنباري ٥١٣ هـ ـ ٥٧٧ هـ (بغية الوعاة ٨٦/٢) .

(٢١) ابن الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م ص ١٠٧ ـ ١٠٩ بتصرّف .

(٢٢) عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن هشام جمال الدين أبو محمد الفاضل المشهور بالأنصاري (الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٣٠٨/٢) .

(٢٣) ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ، دار السلام القاهرة ، الطبعة الثالثة بتصرف ص ٢/ ١٣٨٧ ـ ١٤٠٢

(٢٤) ابن جني ، الخصائص الطبعة الثانية ٢٠٠٣ م ـ ١٤٢٤هـ ، دار الكتب العلمية بيروت تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي ج ١ ص ٢٢٢ .

(٢٥) يعيش بن على بن بعيش بن أبي السرايا ٥٥٣ هـ ـ ٦٤٣ هـ (إنباه الرواة ٤٥/٤) .

(٢٦) ابن يعيش ، شرح المفصل ، تقديم إيميل بديع ، دار الكتب العلمية ، ط الأولى ١٤٢٢ هـ ـــ ٢٠٠١ م ، ١ / ١١٦ .

(٢٧) العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ١٧٥

(٢٨) الورّاق ، علل النحو ، بتصرف ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣ .

(٢٩) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، ٢٩٦/٢ بتصرف .

(٣٠) ابن السراج ، الأصول في النحو ،: ، المحقق: عبد الحسين الفتلي ، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت ، ١ / ٢١٣ .

(٣١)السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر ، ٢/ ٢٩٤.

(٣٢) البجائي ، الحدود في علم النحو ، ، تحقيق نجاة حسن عبد الله نولي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة: العدد ١١٢ - السنة ٣٣ - ١٤٢١هـ/٢٠٠١م ، ٤٧٦/١ .

(٣٣) ابن السراج ، الأصول في النحو ١ / ٢٨١ .

(٣٤) الغلاييني ، جامع الدروس العربية ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ، ص ١٦٠ .

(٣٥) سورة البقرة ٢٥١ ، وسورة الحج ٤٠ .

(٣٦) سورة إبراهيم الآية ٤٠ .

(٣٧) سورة آل عمران الآية ٩٧ .

(٣٨) سورة فصلت الآية ٤٩ .

(٣٩) سورة البلد الآية ٤٩ .

(٤٠) بيت من البسيط، ولم يعرف قائله،.وقد استشهد به في ارتشاف الضرب ١٧٩/٣ وشرح الشذور لابن هشام ٢٧ والمطالع السعيدة للسيوطي ٣٩/١ وشرح الأشموني ٢٨٨/٢.

(٤١) الأصول في النحو ١/ ٢٥ ـ ٥٣ .

(٤٢) أحمد بن قاسم الصباغ العبادي ثم المصري الشافعي الأزهري شهاب الدين المتوفى ٩٩٢ هـ .(الأعلام ١ / ١٩٨) .

(٤٣) العبادي ، رسالة في اسم الفاعل، المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة ، . تحقيق د. محمد حسن عواد ، دار الفرقان – عمان ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

(٤٤) علي بن محمد بن عيسى ، أبو الحسن ، نور الدين الأشموني ، الشافعي المتوفى ٩٠٠ هـ . (الأعلام ٥ / ١٠) .

(٤٥) الأُشْمُوني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م

(٤٦) سورة الأنعام الآية ١٢٣ .

(٤٧) سورة البقرة الآية ٩٦ .

(٤٨) مرعي بن يوسف ، دليل الطالبين لكلام النحويين ، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية – الكويت ، عام النشر: ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م ، ١/٧٧-٨٢ بتصرف . وانظر ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى) ، ، ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، القاهرة ، ط الحادية عشرة، ١٣٨٣ ، : ٢٥٥- ٢٨٣ و شرح الكافية الشافية ١/ ١٠٢٧ - ١٠٧٤ و شرح التصريح على التوضيح ١٦/٢ .

(٤٩) شرح التصريح على التوضيح ١ / ٥٩٦ ، وجامع الدروس العربية ٣ / ٩٣ ونصه (. واعلم أن اسم التفضيل صفة تشبه الفعل الجامد، من حيث أنه لا يتصرف بالتثنية والجمع والتأنيث، كما تنصرف الصفات المشتقة، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة. فهو لا يتصرف تصرّفها إلا في بعض الأحوال " .

(٥٠) سيبويه ، الكتاب ١ / ٦ .

(٥١) الزجاج ، ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢ .

(٥٢) عبد الله بن حمد البناء في اللغة العربية ص ٢٤٢ .

(٥٣) محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) (الأعلام ٦ / ٢٣٣) .

(٥٤) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي الطبعة: الأولى ، ٣ / ١٤٣٣ .

(٥٥) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ١/٥٠ .

(٥٦) الوراق ، علل النحو ٢/٢٩٥ - ٢٩٧ .

(٥٧) سيبويه ، الكتاب ، بتصرف ١/٤٥٦ - ٤٦٥

(٥٨) شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩هـ)

(٥٩) الجَوجَري ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م ٢/٨٢٥ - ٨٢٨ بتصرف .

(٦٠) الخوارزمي

(٦١) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري أبو القاسم جار الله ٤٦٧هـ - ٥٣٨هـ، ة(وفيات الأعيان ١٦٨/٥).، (الأعلام ١٧٨/٧).

(٦٢) الخوارزمي ، التخمير في شرح المفصل في صنعة الإعراب ، الخوارزمي ، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠م ، ١/ ٢١٨ .

(٦٣) السابق ١/ ٢٠٩ ـ ٢١٦ بتصرف .
(٦٤) السابق ١/ ٢١٧ .
(٦٥) أ . د حسام النادي ، نقد المشابهة عند النحاة ، ، مجلة دار العلوم القاهرة ، العدد التاسع ٢٠٠٣ م ١٢ ـ ١٣ ، بتصرف .
(٦٦) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ١/ ٢٩ ـ ٣٠ .
(٦٧) سورة المائدة الآية ١١٩ .
(٦٨) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٤٢ ـ ٤٥ ، بتصرّف . وانظر شرح ابن عقيل ١ / ٣٠ ـ ٣٤
(٦٩)عبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم الأسدي، أبو زياد، ٥٩٨ م . (معجم الشعراء العرب ١/١٦٧٧) .
(٧٠) عجز بيت وهو لعبيد بن الأبرص. . ينظر ديوان عبيد بن الأبرص ص ١٣٦.
والبيت من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ١١٧/٤ وشرح الكافية الشافية ١٦٩٨/٣ والمساعد١/٥٢٧ والعيني ١/١٤٩والهمع ١/٢١٢.
(٧١) اللمع في العربية ، ابن جني ، المحقق: فائز فارس ، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت ١/ ١٦٢ .
(٧٢) الجوجري ، شرح شذور الذهب ١ / ٢٣٧ ـ ٢٣٨ .
(٧٣) ابن أبي الوفاء ، كتاب أسرار العربية ، تحقيق : د.فخر صالح قدارة ، دار الجيل – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م ، ١ / ٤٦ ـ ٤٨ . والتبصرة والتذكرة ١/ ٧٦ ـ ٧٧ .والتذييل والتكميل ١/١٢٤ ـ ١٢٦ .
(٧٤) الوراق ، علل النحو ، ١/ ١٤٢ـ ١٤٣ .
(٧٥) الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م ١ / ٣٦٢ ـ ٣٦٣ .
(٧٦) عباس حسن، النحو الوافي ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة عشرة ، ١ / ٦١٨ ـ ٦١٩ .
(٧٧) جامع الدروس العربية ١ / ٥٥ ـ ٥٦ .
(٧٨) سورة القلم الآية ٢ .
(٧٩) ديوان الفرزدق ٣٨٤ .
(٨٠) ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١/ ٢٦٩ .
(٨١) محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ ، ٧٢٠ هـ (الأعلام ٦/ ٨٧).

(٨٢) ابن الصائغ ، اللمحة في شرح الملحة ، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م ، ٥٨٧/٢ .

(٨٣) الأمالي الشجرية ١/ ٢٨٢، شرح عمدة الحافظ ٢٨، وشرح التسهيل ١/ ٦١. والسيوطي في همع الهوامع ١/ ١٢٧

(٨٤) ديوان النابغة الجعدي ص ١٧١.

(٨٥) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ١ /٣١٢-٣١٦ بتصرف .

(٨٦) سورة ص الآية ٣ .

(٨٧) هذا بيتٌ من الكامل، وهو لمحمّد بن عيسى بن طلحة، أو للمهلهل بن مالك الكنانيّ، أو لرجلٍ من طيّء.، يُنظر هذا البيتُ في: شرح الكافية الشّافية ٤٤٣/١، وشرح التّسهيل ٣٧٧/١، وابن النّاظم ١٥١، وتخليص الشّواهد ٢٩٤، وابن عقيل ٢٩٥/١، والمقاصد النّحويّة ١٤٦/٢، والهمع ١٢٢/٢، والأشمونيّ ٢٥٥/١، والخزانة ١٦٨/٤، واللمحة في شرح الملحة ٤٨٨/١ .

(٨٨) وهو من كلمة، اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة، وهو من شواهد: التصريح: ١/ ٢٠٠، ونسبه صاحب التصريح إلى شمردل الليثي، والأشموني: "٢٣٠/ ١/ ١٢٦"، وخزانة الأدب: ٢/ ١٤٦ عرضا والعيني: ٢/ ١٠٣، ١٧٨ .

(٨٩) يكثر استشهاد النحاة بهذا البيت، ومع هذا لم يذكره أحد منهم منسوبا إلى قائل معين.وهو من شواهد: التصريح: ١/ ٢٠١، والأشموني: "٢٢٦/ ١/ ١٢٦"، وابن عقيل: "١/ ٣١٧" والمقرب: ١٩، والعيني: ٢/ ١١٣، وخزانة الأدب: ٢/ ١٤٣، وهمع الهوامع: ١/ ١٢٥، والدرر اللوامع: ١/ ٩٦، وشذور الذهب: "١٣٦/ ٣٦٣".

(٩٠) البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص٣٠٧؛ والجنى الداني ص٢١٠؛ والدرر اللوامع ٢/ ١٠٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص٢١٧؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٤٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٥.

(٩١) الغلاييني ، جامع الدروس العربية ، ٢٩٥/٢ - ٢٩٧ .

(٩٢) ابن هشام ، أوضح المسالك: ١/ ١٢٥.

(٩٣) العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٠٨ .

(٩٤) أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ) .

(٩٥) الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١/ ٣٩٨ .

(٩٦) الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ١ / ٢٩٩ .

(٩٧) الوراق ، علل النحو ، ١٩٠/١.

(٩٨) حاشية أوضح المسالك ٥٠/١ ، ودليل الطالبين ١ / ١٧ ..